

# **CCass, 2/05/1988,1249/88**

<b>Identification</b>			
<b>Ref</b> 20890	<b>Juridiction</b> Cour de cassation	<b>Pays/Ville</b> Maroc / Rabat	<b>N° de décision</b> 1245
<b>Date de décision</b> 19880502	<b>N° de dossier</b> 1249/88	<b>Type de décision</b> Arrêt	<b>Chambre</b> Civile
<b>Abstract</b>			
<b>Thème</b> Décisions, Procédure Civile		<b>Mots clés</b> Jugement, Copie conforme à l'original, Compétence exclusive du Greffe, Compétence du président du conseil municipal (Non)	
<b>Base légale</b> Dahir portant loi n° 1-74-447 du 11 ramadan 1394 (28 septembre 1974) approuvant le texte du code de procédure civile (CPC)		<b>Source</b> Ouvrage : Arrêts de la Chambre Civile - 50 ans   Auteur : Cour suprême - Centre de publication et de Documentation Judiciaire   Année : 2007   Page : 61	

## Résumé en français

Le Président du Conseil municipal n'est pas habilité à certifier conforme à l'original l'expédition d'un jugement, seul le greffe a qualité pour ce faire.

## Résumé en arabe

رئيس المجلس البلدي . اختصاصه للاشهاد بمطابقة نسخة الحكم لاصلها . لا . رئيس المجلس البلدي غير مختص بالاشهاد بمطابقة نسخة الحكم للابلال الذي أخذت منه . المصلحة المختصة للاشهاد بمطابقة نسخة الحكم لاصل هي كتابة ضبط المحكمة

## Texte intégral

الغرفة المدنية، قرار عدد 1245 ملف عدد 249/88 بتاريخ 2/5/88 باسم جلالة الملك وبعد المداولة طبقا للقانون، فيما يخص قبول الطلب بناء على الفصل 355 من قانون المسطرة المدنية. حيث ان مقال النقض يجب ان يرفق تحت طائلة عدم القبول بنسخة من الحكم المطعون فيه مشهود بمطابقتها لاصل من طرف المصلحة المختصة. وحيث ان مقال النقض المرفوع من طرف الطالب ضد القرار

الصادر عن محكمة الاستئناف بالرباط في تاريخ 31 دجنبر 1985 تحت رقم 10.002 ملف 6575/85 وان كان قد ارفق بصورة فوتوغرافية من نسخة القرار المذكور مشهود بمطابقتها للاصل الذي اخذت منه من طرف رئيس المجلس البلدي للخمسات، الا أن هذا الرئيس غير مختص بهذا الاشهاد، لأن المصلحة المختصة بالاشهاد بمطابقة نسخة الحكم لاصله هي كتابة ضبط المحكمة التي أصدرت الحكم، ولذلك يكون المقال مخالف لما يوجبه الفصل 355 المشار إليه أعلاه، وبالتالي فهو غير مقبول. لهذه الأسباب قضى المجلس الاعلى بعدم قبول الطلب وعلى صاحبه بالصائر. وبه صدر الحكم بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور حوله بقاعة الجلسات العالية بالمجلس الأعلى بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة السيد محمد بنعزو والمستشارين السادة : محمد الجيدي، مقررا - ابو سلم الحطاب، احمد الحوني، محمد بنعبود، وبمحضر المحامي العام السيد محمد عزمي ويساعده كاتب الضبط السيد محمد بولعجل. مجلة الاشعاع، عدد 2، ص 89.